شاهبازوف: أذربيجان ستؤيد تخفيضات جديدة في إنتاج أوبك+

شح النفط يوقف أعمال تكرير في ليبيا

قالت شركة الزاوية الليبية لتكرير النفط، إنها اضطرت لوقف عمليات التكرير بسبب نقص إمدادات ومخزونات الخام. وقالت الشركة في بيان إنها "تعلن اضطرارها إلى إيقاف عمليات التكرير وذلك بسبب نقص إمدادات الخام من الحقول النفطية وكذلك نفاد الخام من خزاناتها".

وشركة الزاوية لتكرير النفط تابعة للمؤسسة الوطنية الليبية للنفط. وتراجع إنتاج النفط في ليبيا بدرجة كبيرة منذ يوم 18 يناير بسبب إغلاق جماعات موالية لخليفة حفتر قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) للموانئ والحقول.

وانخفض إنتاج النفط الليبي إلى 181.576 ألف برميل في اليوم بحلول يوم الخميس من نحو 1.2 مليون برميل يوميا قبل الإغلاق.

وأضاف بيان الشركة "تدعو الشركة المسؤولين على قفل الحقول النفطية إلى ضرورة الفتح الفوري لها لأن ما يقومون به من عمل يتسبب في خسائر فادحة للميزانية العامة باعتبار أن النفط المصدر الأساسي والوحيد لدخل البلاد وأنهم سيكونون أول المتضررين من ذلك". وقالت المؤسسة الوطنية للنفط إن خسائر الإغلاق بلغت نحو 1.042 مليار دولار.

وقال وزير الطاقة في أذربيجان إن من المرجح أن تدعم بلاده زيادة التخفيضات الإنتاجية من جانب منظمة أوبك وحلفائها فيما يمثل خطوة مشتركة تترقبها الأسواق العالمية التي تأثرت بالمخاوف من تراجع الطلب بفعل انتشار فيروس كورونا في الصين وخارجها.

وكانت لجنة خبراء تقدم المشورة لأوبك+ قد اقترحت الأسبوع الماضي تطبيق تخفيضات مؤقتة تبلغ نحو 600 ألف برميل يوميا.

وقال الوزير برويز شاهبازوف لرويترز في مقابلة "من المرجح أن تؤيد أذربيجان ذلك". وأذربيجان ليست عضوا في أوبك لكنها من أعضاء مجموعة أوبك+ التي تأسست بصفة غير رسمية في 2016.

ورغم أن أذربيجان ليست من كبار المساهمين في التخفيضات التي تطبقها أوبك+، فربما يلقي موقفها الضوء على رأي روسيا إذ تميل الدول غير الأعضاء في أوبك للاتفاق على موقف موحد. ولم تبد موسكو حتى الآن موافقتها على تخفيضات إضافية.

ومن المقرر أن يلتقي أعضاء مجموعة أوبك+ في فيينا يومي الخامس والسادس من مارس وإن كان من الممكن تقديم موعد الاجتماع بناء على تطورات فيروس كورونا وأثرها على أسعار النفط. وكان سعر مزيج برنت انخفض دون 55 دولارا للبرميل. وقال شاهبازوف إن إنتاج بلاده من النفط بلغ نحو 770 ألف برميل في اليوم الشهر الماضي.

قال مسؤول بشركة بتروتشاينا لرويترز أمس الاثنين إن ثاني أكبر شركة تكرير صينية تعتزم خفض معدلات التشغيل بواقع 320 ألف برميل من الخام يوميا الشهر الحالي مقارنة مع الخطة الأصلية إذ يوثر فيروس ووهان في الطلب على الوقود.

الخفض الذي تخطط له بتروتشاينا في فبراير يوازي نحو عشرة بالمئة من متوسط معدل تشغيلها البالغ حوالي 3.32 مليون برميل يوميا ليصل إجمالي تخفيضات المصافي المملوكة للدولة بما في ذلك سينوبك وسنوك لحوالي 940 ألف برميل يوميا هذا الشهر.

وقال المسؤول الكبير في الشركة والمطلع إطلاعا مباشرا على الأمر إن تخفيضات بتروتشاينا من المرجح تعميقها في مارس آذار إلى 377 ألف برميل يوميا. ورفض المسؤول نشر اسمه لأنه غير مخول بالتحدث للصحافة.

وفي الأسبوع الماضي، أوردت رويترز أن سينوبك، ثاني أكبر شركة تكرير في آسيا ستخفض معدل التشغيل الشهر الجاري 600 ألف برميل يوميا أو 12 بالمئة من متوسط استهلاك الخام وهو أكبر خفض في عشر سنوات. وقلصت شركات التكرير الصينية الخاصة في شاندونغ الإنتاج إلى أقل من نصف طاقتها.

وقال مسؤول بتروتشاينا "تخفيضات الإنتاج معظمها في شمال شرق وشمال الصين حيث تأثر الطلب أكثر من المناطق الغربية".

وتابع أن بتروتشاينا تجري محادثات مع موردين بعقود طويلة الأجل مثل السعودية والكويت والإمارات بشأن تأجيل تحميل شحنات أو خفض الأحجام، لكنه لم يذكر تفاصيل.

وقال "نتابع السوق بشكل يومي. لكن مما لاحظناه حتى الآن، يبدو أن فرص تعافي الطلب علي الوقود في مارس آذار ضعيفة".

برويز شاهبازوف

بتروتشاينا تخفض استهلاك الخام في فبراير 320 ألف برميل يومياً بسبب الفيروس

القصبي: إصدار نظامي الشركات ومكافحة التستر بالسعودية قريباً

كشف الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة والاستثمار السعودي عن قرب إصدار نظام الشركات، ونظام مكافحة التستر "المحدث"، مبينا أن الوزارة أصدرت خلال عامين أكثر من 38 تشريعا، من أبرزها نظام التجارة الإلكترونية، ونظام الرهن التجاري، ونظام الشركات المهنية، ونظام الامتياز التجاري، ونظام الإفلاس.

وأوضح خلال المؤتمر الوزاري الـ14 المفتوح، في الباحة أمس، أن القطاع الخاص يعد شريكا للجهات الحكومية في منظومة التشريعات من خلال المرئيات والمقترحات التي تؤخذ في الاعتبار قبل صدور الأنظمة والتشريعات.

وقال القصبي "عدد المؤسسات في المملكة زاد من عام 2015 إلى 2019 بنحو 60%، كما زادت الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 84%، فيما ارتفعت نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، لتصل إلى نحو 28%، كما نمت نسبة الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتبلغ نحو 59% خلال العام الماضي".

وذكر وزير التجارة والاستثمار، أن الباحة تعد وجهة سياحية ومنطقة زراعية خصبة تمتاز بالأماكن التاريخية والتراثية والثروات المعدنية، ما حفز نمو قطاع الأعمال فيها بنسبة 11% خلال الأعوام الخمسة الماضية، مؤكدا أهمية وضع سياسات تحفيزية تدعم تنمية المناطق الأقل نموا في السعودية.

وأشار إلى أن المركز الوطني للتنافسية (لجنة تيسير) قام بإنجاز 55% من الإصلاحات التي تحسن بيئة الأعمال، مضيفا "القطاع الخاص شريك لنا في ذلك من خلال مجلس الغرف السعودية".

ماجد القصبي

وأكد أن الوزارة مستمرة في تسهيل الأعمال، حيث بدأ العمل التجاري إلكترونيا بالكامل بخطوة واحدة عبر منصة "ميراس"، كما تم تقليص مدة تأسيس الشركات إلى 30 دقيقة، وأصبح التدقيق على عقود الشركات إلكترونيا، وهذا ممكن للمنشآت.

وقال، "نعمل على مكافحة التستر التجاري من خلال المركز الوطني لمكافحة التستر التجاري الذي يوحد جهود عشر جهات حكومية لتنفيذ 16 مبادرة تهدف إلى إلزام المنشآت التجارية بتوفير خيارات الدفع الإلكتروني، وتحديث الاشتراطات، ورفع الوعي بمخاطر التستر وتمكين المقبلين من الشباب على تجارة التجزئة".

وأشار إلى أن حجم سوق التجارة الإلكترونية حول العالم بلغ نحو 30 تريليون دولار، بينما بلغ حجم التجارة الإلكترونية واللوجيستية في المملكة عام 2018، نحو 80 مليار ريال، فيما بلغ عدد المتسوقين إلكترونيا 14 مليونا، بينما بلغ عدد المتاجر الإلكترونية 45 ألف متجر مسجل على منصة "معروف" بزيادة 79% مقارنة بعام 2018.

وكان مجلس الغرف السعودية بالتعاون مع الغرفة التجارية والصناعية في منطقة الباحة، قد نظم أمس المؤتمر الوزاري الرابع عشر المفتوح، تحت عنوان (محفزات التجارة والاستثمار في منطقة الباحة)، وذلك بحضور وزير التجارة والاستثمار، الدكتور ماجد القصبي وزير الشؤون البلدية والقروية المكلف، وصالح آل محفوظ رئيس الغرفة التجارية والصناعية في الباحة، وماشي العمري رئيس الغرفة التجارية والصناعية في المخواة، وعددا من المسؤولين وأصحاب الأعمال في المنطقة.

وأوضح صالح آل محفوظ أن منطقة الباحة تتمتع بعديد من المزايا التنافسية التي تدعم نمو قطاعات اقتصادية تستهدفها رؤية المملكة 2030، ولعل من أهمها المقومات السياحية والزراعية.

وأضاف "قطاع تجارة الجملة والتجزئة يسهم في النسبة الكبرى في اقتصاد المنطقة، ونسعى من خلال هذا المؤتمر إلى تعظيم الاستفادة من المقومات الاقتصادية في المنطقة لإيجاد قيمة مضافة لها من خلال التعاون مع الجهات المعنية في تهيئة البيئة التجارية والاستثمارية، وليكون القطاع الخاص داعما لعجلة التنمية الاقتصادية في منطقة الباحة بشكل خاص والمملكة بشكل عام".

«نيكي» يتراجع بفعل نتائج ضعيفة للشركات

تراجعت الأسهم اليابانية أمس الاثنين حيث تغلبت المخاوف حيال شدة تفشي الفيروس التاجي في الصين ونتائج ضعيفة لعدد من الشركات على أي دعم جاء من بيانات قوية للوظائف الأمريكية.

وهبط المؤشر نيكي القياسي 0.6 بالمئة إلى 23685.98 نقطة، مواصلا خسائره للجلسة الثانية على التوالي بعد أن بلغ ذروة أسبوعين يوم الخميس. وفقد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.72 بالمئة ليسجل 1719.64 نقطة.

وزادت حصيلة وفيات الفيروس مطلع الأسبوع لتتجاوز إجمالي وفيات وباء سارس. وفي بر الصين الرئيسي، تجاوز العدد 900 حالة وفاة وإجمالي الإصابات 40 ألفا.

وقال نوبوهيكو كوراموتشي، كبير الاستراتيجيين في ميزوهو للأوراق المالية، "لا نرى مؤشرات على أن الوباء ينحسر بعد. الضرر اللاحق بسلاسل الإمداد غير واضح أيضا. نحتاج لمعرفة إن كان الوباء سيبلغ مداه ثم ينحسر هذا الشهر أم أنه قد يستغرق مدة أطول بعض الشيء."

وأبطلت مخاوف المرض أي دعم من تقرير الوظائف الأمريكية القوي الصادر يوم الجمعة. وزادت الوظائف غير الزراعية 225 ألفا في يناير كانون الثاني، متجاوزة بكثير التوقعات البالغة 160 ألف وظيفة. وكان قطاع شركات الشحن البحري هو الأسوأ أداء في السوق اليابانية يوم الاثنين، وانخفض مؤشره 1.8 بالمئة. وسلطت نتائج الشركات اليابانية الضوء أيضا على صعوبة الأوضاع.

وتراجع سهم توراي إندستريز 2.3 بالمئة بعد أن خفض منتج الألياف واللدائن توقعاته للأرباح السنوية، بسبب ما قال إنه تراجع الطلب على المنتجات المستخدمة في السيارات والهواتف الذكية. ونزل سهم نيكون لصناعة أجهزة التصوير 5.8 بالمئة ليسجل أدنى مستوياته في عشر سنوات عقب إعلان نتائج ضعيفة بسبب انكماش الطلب على الكاميرات الرقمية. وانخفض نيبون ستيل 0.6 بالمئة بعد أن تكبد صانع الصلب خسارة قياسية بلغت 440 مليار ين (أربعة مليارات دولار) في السنة المالية مع إعلانه إغلاق ثلاثة أفران في مواجهة انخفاض الطلب المحلي.

«المركزي الإماراتي» يطور إطاراً رقابياً جديداً

شرع مصرف الإمارات المركزي في تطوير إطار رقابي جديد لحماية المستهلك المالي من شأنه أن يضمن حماية المستهلكين الماليين بالدولة (عملاء البنوك والمؤسسات المالية)، بما يضمن حصولهم على معاملة منصفة، من حيث مستوى الشفافية والإفصاح والوضوح، المتصلة بالمنتجات المالية، وقدرتهم على الاختيار في كيفية حل نزاعاتهم، وحرية الانتقال من مؤسسة مالية إلى أخرى، بحسب معالي مبارك راشد المنصوري محافظ المصرف.

وأكد المحافظ أن التشريعات الجديدة ومعاييرها تبعث برسالة "في غاية الوضوح" إلى المؤسسات المالية في ما يتعلق بضرورة تحقيق المعاملة المنصفة للعملاء في القطاع المالي، وفقا لصحيفة "الاتحاد".

وقال: من الآن فصاعدًا، على المؤسسات المالية أن تزود المستهلكين بالمعلومات القيمة والمهمة التي تتضمن الحقائق المطلوبة لاتخاذهم القرار المناسب، كما يجب أن تكون المعلومات المقدمة للمستهلك واضحة ومفهومة.

وأضاف المنصوري أن مشروع الإطار التنظيمي الجديد لحماية المستهلك المالي الذي سيشرع المصرف المركزي في تطبيقه سريعا، سيمكن المستهلك المالي من إعادة النظر بما يخص منتجات مالية معينة، حيث سيكون بإمكانهم إعادة النظر بقرارهم خلال "فترة انتظار"، ولن ينتج عنها أي غرامات أو تكاليف.

كما سيضمن المشروع توفير معلومات دقيقة عن إعلانات وعروض ترويجية للخدمات والمنتجات المالية المتنوعة.

وتابع: يهدف مشروع الإطار الجديد إلى تعزيز نوعية معايير الإفصاح والشفافية، ويشمل ذلك بعض التطورات المتعلقة في ما يجب على البنوك والمؤسسات المالية كشفه للمستهلك عند النظر في منتج مالي.

كما سيوفر عمليات إدارة شكاوى متقدمة تضمن الاستجابة الآنية لشكاوى المستهلكين.

وسيكون في إمكانية المستهلكين الاختيار في كيفية حلّ نزاعاتهم وبموجب الإطار المقترح، سيتمكنون من اختيار اللجوء إلى آلية فض النزاعات التي تم وضعها من قبل مؤسساتهم المالية.

وأوضح المحافظ أنه بعد تطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية، شرع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في توسيع مهامه ومسؤولياته بموجب المادة (121) من القانون المذكور، التي تقضي بوضع كافة الأنظمة والقوانين التي من شأنها أن توفر الحماية لعملاء المؤسسات المالية.

وأطلق "المركزي" مؤخرا عملية تشاور موسع مع أصحاب المصالح المعنيين في دولة الإمارات تهدف إلى تطوير إطار رقابي جديد لحماية المستهلك المالي ومن شأن هذا الإطار الجديد أن يضمن حماية المستهلكين الماليين بالدولة من خلال مجموعة من المتطلبات التي سيتعين على كافة المؤسسات المالية التي تخضع لإشراف المصرف المركزي استيفاءها.

كما يلزم الإطار الجديد المؤسسات المالية بتوفير آلية فعّالة لفض النزاعات.

وأضاف المنصوري: وضع "المركزي" أساسيات إدارة حماية المستهلك المنشأة حديثا، والتي قامت بمراجعة شاملة وموسعة لتجارب العملاء مع المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأجرت مقارنات معيارية مع مؤسسات تتبنى أفضل الممارسات الدولية.

وقال: "سيمضي المركزي قدما، من خلال هذه العملية، في وضع الأسس اللازمة لوضع إطار رقابي جديد لحماية المستهلك المالي، يقوم على مجموعة من المبادئ التي تتعلق بحماية المستهلك بوجه عام".

صندوق فلسطيني يقر استثمار 25 مليون دولار بهدف التمكين الاقتصادي

محمد اشتية

قال صندوق الاستثمار، الذراع الاستثمارية للسلطة الفلسطينية، إنه أقر استثمار 25 مليون دولار في صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وقال محمد مصطفى رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار "لن يقتصر تأثير هذا الاستثمار على الأثر الاقتصادي فقط، بل سيمتد إلى تعزيز كينونة وشمولية الحياة الفلسطينية من خلال الاستثمار في القطاعات ذات الأثر التنموي المرتفع، وخصوصاً على الفئات المهمشة من المواطنين والشباب، كالزراعة والتعليم والطاقة والسياحة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة".

وأوضح صندوق الاستثمار في بيان له أن "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني هو صندوق إنمائي استثماري برأس مال يصل إلى 500 مليون دولار تم إنشاؤه من قبل البنك الإسلامي للتنمية في جدة".

وأضاف البيان "يهدف الصندوق إلى تعزيز وتمكين البيئة الاقتصادية للشعب الفلسطيني من خلال الاستثمار في مشاريع اقتصادية ذات أثر تنموي واجتماعي".

وأشار البيان إلى أن صندوق التمكين "سيغطي مختلف المحافظات والمناطق الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة".

وأضاف "ستكون مدة عمل الصندوق ما يقارب من 15 سنة، بحيث تكون العشر سنوات الأولى مخصصة للاستثمار، في حين ستكون الخمس المتبقية للخروج من الاستثمار بعد نجاحه وسيره بالشكل اللازم".

وجاء في البيان أن "صندوق التمكين هو أول صندوق استثماري عربي بهذا الحجم مخصص بالكامل لدعم الاقتصاد الفلسطيني، من خلال الاستثمار والتمويل المباشر وغير المباشر لمشاريع سيقوم الصندوق بتأسيسها وتمويلها والعمل عليها، تهدف إلى تمكين الاقتصاد الفلسطيني والشعب الفلسطيني من الصمود داخل الأراضي الفلسطينية".

وتأسس صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني قبل ما يقارب عامين بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية في جدة.

وقال محمد اشتية رئيس الوزراء الفلسطيني الذي كان يشغل آنذاك منصب محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن فلسطين إن البنك "يساهم بمئة مليون دولار في الصندوق، ويتم العمل على حشد التمويل المتبقي من خلال مجموعة من الشركاء والجهات".

وأضاف "الصندوق سيعمل تحت إشراف البنك ووفق أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة وإدارة الاستثمارات مع الفقراء والشباب الرياديين بهدف تمكين ربع مليون أسرة فلسطينية في العقد القادم".

بريطانيا تأمل بأن يكون لديها موانئ حرة جاهزة للعمل في 2021

قالت الحكومة البريطانية إنها تعتزم إعلان مواقع ما يصل إلى عشرة موانئ حرة في فترة ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية العام الجاري حتى تستطيع بدء العمل في 2021.

ومع تطوير بريطانيا سياستها التجارية لأول مرة منذ عشرات السنين بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي في نهاية يناير بدأت الحكومة استشارات تستمر عشرة أسابيع لتحديد خططها للموانئ الحرة أو المناطق التجارية الحرة. وفور انتهاء الاستشارات سيكون بإمكان المناطق البحرية والجوية والسكك الحديدية التقدم بطلب للحصول على وضع ميناء حر. والموانئ الحرة مناطق يمكن الاحتفاظ فيها بسلع مستوردة أو معالجتها بإعفاء من الرسوم الجمركية قبل إعادة تصديرها من جديد. ويمكن استخدام هذه الموانئ أيضا لاستيراد مواد خام وصنع سلع تامة الصنع للتصدير.

وقالت الحكومة إنها تفكر في اتخاذ إجراءات ضريبية تهدف إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية والبناء والمعدات في الموانئ الحرة لزيادة القدرة على الإنتاج. وأضافت أنها قد تستعين أيضا بتغييرات ضريبية لخفض تكاليف التعاقد مع عمال في مواقع الموانئ الحرة.